نظام الأمن الإقليمي الخليجي في فترة ما بعد احتلال العراق في عام 2003
"دراسة نظرية، تطبيقية"

أ.عبد الحق بوسعيد

جامعة زيان عاشور. الجلفة.

الملخص:

يناقش المقال إشكالية مفهوم نظام الأمن الإقليمي وما يرتبط به من مفاهيم تتعلق بالأمن القومي وسياقاته الإقليمية والعالمية، وذلك من أجل إجراء إسقاط تطبيقي يساعد على فهم بنية نظام الأمن الإقليمي الخليجي خاصة بعد فترة احتلال العراق في عام 2003، حيث هزت المنطقة أحداث درامية أعادت صياغة أنماط التفاعل بين أعضاء النظام سواء من حيث قلب ميزان القوى والذي كان قد استقر لسنوات طويلة أو من حيث طبيعة وكثافة موضوعات التفاعل بين أعضائه.

Abstract:

the article discusses the situation of the concept of regional security system and its conceptional subordinates which are related to the definition and regional and global contexts of national security in order to do a practical projection that helps to figure out the structure of regional security in the Golf, especially after the invasion of Iraq in 2003. the region has known dramatic events which reformed patterns of interaction between the members of the system either by turning the balance of power; which was stable for long period; or by the nature and the amount of reaction subjects between its members.

مقدمة:

تعد دراسة "مفهوم نظام الأمن الإقليمي" من أعقد موضوعات العلاقات الدولية نظرا لصعوبة دراسة مفهوم "الأمن" نفسه فهو مفهوم نسبي ومركب، خضع تعريفه لعدة تغيرات بناء على المرجعية التي أستند عليها في تعريفه، وهو الأمر الذي أنعكس على مفهوم نظام الأمن الإقليمي عند إخضاعه للدراسة العلمية، ومع ذلك توصل الباحثين المهتمين بالدراسات الأمنية بصفة عامة، والأمنية الإقليمية بصفة خاصة لإطار عام للتحليل ساعد على فهم بيئة النظم الأمنية الإقليمية الموزعة في مختلف أنحاء العالم، والتي من ضمنها "نظام الأمن الإقليمي الخليجي"، و الذي يعد من أعقد النظم من حيث طبيعة أطرافه وكثافة التفاعل بينها ناهيك عن الانعكاس المركزي لأحداثه على النظام الأمن العالمي.

لقد شكل ولازال نظام الأمن الإقليمي الخليجي أحد التحديات الرئيسية لأعضائه، في ظل عجز دوله عن بلورة ترتيبات أمنية تمهد لبناء هيكل أمني جامع تنهي بموجبه عمليات الاستقطاب المزمنة بين أقطابه الرئيسية الثلاث،

إيران، و العراق، ودول مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية، حول من له الأحقية في صياغة وقيادة هذا النظام ووفق أي أهداف؛ ورغم ذلك فإن نمط التفاعل بين أعضائه كان مستقرا على الأقل في حدوده الدنيا في ظل سياسة الاحتواء المزدوج التي كانت تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة علاقاتها مع كل من العراق وإيران، مع اِلتزامها في الوقت نفسه بحماية دول مجلس التعاون الخليجي من أي خطر قد يصدر من الدولتين. كانت بداية التحول الكبير في نمط التفاعل بين أعضاء نظام الأمن الإقليمي الخليجي عندما قررت الولايات المتحدة احتلال العراق في عام2003 دون امتلاكها لرؤية شاملة وواضحة للعراق و للإقليم ككل استعدادا لمرحلة ما بعد الاحتلال، وبذلك انقلبت توازنات النظام الأمن الإقليمي بشكل كامل بخروج العراق من معادلة التوازن الأمني الاستراتيجي في الخليج، وبروز إيران كقوة إقليمية كبرى حاولت استغلال هذا الوضع لصالحها بإعطاء نفسها الحق الحصري في تحديد ترتيبات الأمن الإقليمي مستغلة فراغ القوة في المنطقة، فالعراق لم يعد موجودا كموازن لها، والولايات المتحدة منهمكة في تصحيح أخطائها في العراق وكل ما كانت ترجوه هو خروج آمن لا يعرض مصالحها الإستراتجية للخطر، وكان الخاسر الأكبر من هذه المعادلة هو دول مجلس التعاون الخليجي، فقد تعرضت لانكشاف أمني كبير والذي كان في الأصل هشا، مما فرض عليها تبني سياسات أمنية تعتقد بأنها ستعيد بفضلها التوازن للنظام الأمني الخليجي.

إنطلاقا من هذه الإشكاليات يمكن أن نطرح التساؤل المركب التالي:

ما هو مفهوم نظام الأمن الإقليمي؟، و كيف يمكن لاضطرابات ميزان القوى في منطقة الخليج أن تؤثر في طبيعة و اتجاهات أنماط التفاعل بين أعضاء نظام الأمن الإقليمي الخليجي؟.

أولا: مفهوم الأمن القومي

يمثل مفهوم الأمن القومي- National Security، صورة مفاهمية وتطبيقية خاصة لمفهوم عام وهو الأمن- Security. ولأن فهم ما هو خاص وتحديد مضمونه وإدراك طبيعته وخصائصه ، يتطلب فهم ما هو عام وتحديد مضمونه إدراك خصائصه[1]. إن تحديد مضمون و إدراك خصائص الأمن ليس بالأمر الهين نظرا لحداثة الدراسات المنوط بها البحث فيه، والجدل الذي رافق ذلك، حيث دارت مناقشات لانهائية حول تعريفه، إلا أن التعريف الأمن الأكثر شيوعا ارتبط بالتخفيف من وطأة التهديدات التي تتعرض لها القيم المركزية خصوصا تلك التي إذا ما أهملت تهدد بقاء الوحدة المرجعية للأمن (مهما كانت: الفرد، المجتمع، الدولة) [2].

تعتبر الفترة الممتدة من مطلع الخمسينات إلى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين مرحلة كلاسيكية في الدراسات الأمنية. تميزت هذه المرحلة بهيمنة نموذج "مركزية الدولة-State Centrism" في تحليل الشؤون الأمنية، كما اتسمت بتركيز الاهتمام على التهديدات ذات الطابع العسكري الموجه لما اعتبر "قيما حيوية" للدولة[3] أو بعبارة أخرى قيمها الأساسية حسب تعبير "والتر ليبمان-Walter Lippman"حيث أن الدولة تكون آمنة عندما لا تضطر إلى التضحية بقيمها الأساسية في سبيل تجنب الحرب، إذا دخلت الحرب فإنها تكون قادرة على الانتصار وحماية هذه القيم. إن أمن الدولة يساوي قوتها العسكرية وأمنها العسكري، وقدرتها على مقاومة الهجوم المسلح أو التغلب عليه[4].

مع بداية الثمانينيات أعتبر الأمن مفهوما قابل للاشتقاق في الدراسات الأمنية النقدية وهو ما أدى إلى إعادة تعريف الأمن بشكل أدى "لتوسيع" و"تعميق" مفهوم الأمن وحقل الدراسات الأمنية[5] فقد أعلن عدد من الباحثين مثل "باري بوزان Buzan – Barry"،"وريتشارد يولمان-Richard Ullman"،"كين بوث-both can – "، و"أولي وايفر-OLE Weaver" .... عن عدم قدرة الدراسات الأمنية الكلاسيكية عن الإجابة عن الأسئلة المرتبطة بمفهوم الأمن، فحاولوا صياغة مفاهيم تتجاوز – مركزية الدولة، والبعد العسكري للأمن رغم أنها تشملها وليضم أبعاد أخرى — اقتصادية والمجتمعية والبيئية. فالأمن مرتبط بالبقاء على قيد الحياة وليس مرادفا له، فالبقاء هو شرط وجودي بينما الأمن يتضمن القدرة على تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية، وهو ما عبر عنه "كين بوث" بزيادة القدرة على البقاء على قد الحياة ... والتحرر من التهديدات التي نواجهها[6]، وعملية التحرر ما هي سوى التطور والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل حياة مضمونة، كما ذهب إلى ذلك "روبرت ماكينمارا-Robert Macnamara"، فالأمن من وجهة نظره ليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشمل عليها، فالأمن حسبه هو التنمية، فالصلة الوثيقة بين الظاهرتين تجعل منهما كما لو كان ظاهرة واحدة ويضيف "كلما تقدمت التنمية تقدم الأمن فكلما نظمت الدولة مواردها الطبيعية والإنسانية لكي تمد نفسها بما تحتاج إليه، وبما تتوقعه من حاجيات، وكلما تعلمت كيف توفق سلميا بين المطالب المتعارضة فان مقاومتها للإخلال بالأمن ستزداد بصورة مطردة[7] ".

انطلاقا من هذا التحليل تعتبر المقاربة النقدية للأمن أن الدولة تقف عائقا أمام أمن الأفراد بحكم السياسة التي تتبعها. أي قد تكون الدولة آمنة بينما يكون الأفراد غير آمنين، مشكلة بذلك مصدرا تهديد لأمنهم[8]، في هذا السياق جاء الجدل حول العلاقة بين التنمية والإنفاق على التسلح من خلال أعمال بعض اللجان المستقلة التابعة للأمم المتحدة، منها اللجنة المستقلة لقضايا السلاح والأمن والمعروفة بالجنة بالمى- Palam Commission المنسوبة إلى رئيس اللجنة أولف بالمى-Olof Palme إذ دعت اللجنة في تقرير صدر لها عام1982 بعنوان "الأمن المشترك" إلى ضرورة تحويل الانتباه إلى طرق بديلة للتفكير حول مفاهيم الأمن والسلم، فبالإضافة إلى التركيز على قضايا الأمن القومي والقضايا العسكرية، فإن دول العالم الثالث على وجه الخصوص مهددة بعدد من القضايا والمشاكل ومنها الفقر، والحرمان الاقتصادي، وعدم المساواة. ومن ثم، يجب تحويل الاهتمام الدولي حول التعامل مع تلك الأنماط من مصادر التهديد. وفي هذا السياق، طرح مفهوم الأمن الإنساني ليس كبديل أو مكمل لمفهوم الأمن القومي ولكن من خلال التركيز على مجموعة من القضايا التي أطلق عليها قضايا الأمن الإنساني وتشمل قضايا الفقر، والإنفاق المتزايد على التسلح، وغياب العدالة التوزيعية، والحرمان الاقتصادي. وقد أكد التقرير على أن تحقيق الأمن الإنساني يتطلب أن يحيا الأفراد حياة يتمتعون فيها بالكرامة والعدالة التوزيعية. وقد أقترح التقرير عددا من الأدوات لتحقيق ذلك تمثلت في العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والأمن البيئي، وكذلك بعض الإجراءات ومنها طرح إجراءات بناء السلم والثقة، واستخدام الدبلوماسية والوقاية والإنذار المبكر، وحفظ السلم في حالات ما بعد النزاعات[9]

تتعدد ظاهريا الصيغ المفاهمية للأمن تبعا للمقاربة التي يعرض بها مفهومه. إلا أن التعدد الظاهري لمقارباته واختلافها- كما يرى "صامويل فيليبس هنتنجتون- Huntington Samuel Phillips" لا يمنعان بقاءها على حال مرادفا وتطبيقا، لوجود الدولة وسلامة أركانها ومقوماتها، وحماية قيمها ومصالحها وتحقيق أهدافها. يوافقه في ذلك "ريتشارد سموك-Richard-smok"، الذي يرى أن الأمن هو محور اهتمام كل الجماعات السياسية، منذ نشأتها، بدلالة سعيها لحماية وجودها وضمان استمرارها في مواجهة التهديدات. فمهما بلغت قوة المجتمع السياسي، فإن حمايته وجوده وضمان استمراره، يتقدمان لديه على كل اعتبار، ويمثلان أول أهدافه. لذلك نجده يؤكد أن سيادة مبدأ حماية الأمن القومي تتقدم على أية وظيفة بديهية للدولة ولا تحتاج إلى المناقشة. (10)

- **ثانيا: مفهوم النظام الإقليمي**

يعد مفهوم النظام من أكثر المفاهيم استخداما في المعارف وشتى العلوم، ولقد ظهر مفهوم النظام لأول مرة في مجال الفلسفة والرياضيات ثم انتقل بعد ذلك على أسس غير دقيقة إلى مجال دراسة المجتمع ابتداء من القرن التاسع عشر، و مع ذلك فقد تعين الانتظار حتى منتصف القرن العشرين كي يظهر مفهوم واضح ومتماسك للنظام، أما استخدامه في مجال العلاقات الدولية فقد جاء متأخرا(11) .

استخدمت كلمة "نظام-System" في مجال العلاقات الدولية بمعنى " مجموعة من الوحدات التي ترتبط فيما بينها بعلاقات وتعد بمثابة مرتكزات وتتميز العلاقات بين الوحدات بإمكانية الاتصال والتأثير المتبادل داخل الهيكل النظامي"، في حين عرفه هولستي- Holsti على أنّه: " مجموعة من الوحدات السياسية المتعلقة- سواء كانت قبائل أو دول أو إمبراطوريات- تتفاعل فيما بينها بانتظام وفقا لمسالك مرتبة".

وعموما يمكننا القول أن النظام في معناه العام أو في أبسط معانيه هو مجموعة من الوحدات التي ترتبط مع بعضها البعض حتى تشكل كلا متماسكا و متفاعلا يصعب تجزئته، حيث إذا حدث خللا في جزء، ينجم عنه اختلال كل الأجزاء.

أما النظام الإقليمي-Régional System فليست هناك معايير واضحة ودقيقة لتعريفه، حيث سبق لجوزيف ناي - Joseph Ney – أن ذكر أن ساعات كثيرة أهدرت في الأمم المتحدة بسان فرانسيسكو عام 1954 في محاولة لوضع تعريف دقيق للإقليم لكن دون جدوى.

لكن هذا لا يعني أنه لا توجد اجتهادات ومحاولات من قبل الباحثين والأكاديميين لتعريف النظام الإقليمي(12)، فقد عرف"محمد السعيد إدريس" مفهوم النظام الإقليمي بأنه: "وحدة تحليل متوسطة بين الدولة القومية من ناحية والنظام العالمي من ناحية أخرى" وبالتالي هو نمط منتظم من التفاعلات بين وحدات سياسية مستقلة داخل إقليم جغرافي معين يتسم بنمطية التفاعلات وكثافتها، وهو ما يجعل التغير في جزء منه يؤثر في بقية الأجزاء، ويعكس ضمنا اعترافا داخليا وخارجيا بهذا النظام كنمط مميز"(13) .

يعرض لنا كل من "جميل مطر"، و"على الدين هلال"، في كتابهما "النظام الإقليمي العربي"، الفكر المتعلق بالنظم الإقليمية من خلال التميز بين ثلاثة اتجاهات حول تعريف النظام الإقليمي:

الاتجاه الأول: يركز على اعتبار التقارب الجغرافي، ويجعل من هذا الاعتبار أساس التميز بين النظم الإقليمية.

الاتجاه الثاني: يركز على وجود عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من النواحي الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

الاتجاه الثالث: فينتقد كلا الاتجاهين السابقين، على أساس أن الدول المتجاورة أو المتشابهة لا يشترط بالضرورة أن تكون على علاقات وثيقة فيما بينها، و أن العامل الحيوي في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية بين الدول(14).

من جهة أخرى صنف "محمد إدريس" النظم الإقليمية وفقا لخمسة أنواع من المعايير، وهي تقوم على التجانس الاجتماعي والثقافي، وتلك التي تتشابه في الاتجاهات السياسية والسلوك الخارجي، والنظم القائمة وفقا لمعيار الاعتماد السياسي المتبادل، أما لنوع الرابع فهو النظم القائمة وفق لمعيار الاقتصادي المتبادل، بينما النوع الخامس هو النظم التي تصنف وفقا لمعيار التقارب الجغرافي(15).

و على العموم يمكن ملاحظة أربعة أنماط من التفاعلات الإقليمية تشكل كل واحد منها نظام إقليمي يتضمن خصائص معينة، نوردها فيما يلي .

1/ أن هناك ميلا طبيعيا تجاه العمل الإقليمي يبرز من قبل مجموعة من الدول الصغيرة المتجاورة يقوم على التجانس في المصالح والتقاليد والقيم.

2/ التكامل الاجتماعي والاقتصادي السياسي يمكن انجازه بسهولة حينما يقوم به عدد قليل من الدول وفي منطقة جغرافية محددة.

3 التهديدات المحلية للسلام تكون أكثر قابلية للمعالجة الفورية، و مرغوب فيها من قبل الدول الإقليمية التي لها مصلحة في معالجة هذه التهديدات.

4/ العالم اليوم ليس ناضجا بما فيه الكفاية لإقرار سلطة عالمية قادرة على المحافظة على السلام العالمي وتعزيز الرفاهية الدولية، فالإقليمية هي الخطوة الأولى في إحراز الخبرة وبناء مناطق للاجتماع اتجاه التعاون الفعلي أو التكامل ما بين الحكومات؟ (16)

- **ثالثا: مفهوم نظام الأمن الإقليمي.**

إن نظام الأمن الإقليمي هو بمثابة التعبير النظامي أو الحركي لمفهوم الأمن سواء كان على شكل سياسات أو مؤسسات. وهو أيضا نظام يقوم على اتفاقيات إقليمية تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة، أو ما استقر عليه العرف الدولي بوصفها إقليما، وترتبط في ما بينها بروابط معينة(17)، وقد يتبنى أطرافه مضمونا واحدا لمفهوم نظام الأمن الإقليمي، في حال اتفاقها على مفهوم موحد له، وقد يتبنى كل طرف فيه مفهوما أمنيا إقليميا خاصا به، في حال اختلافهم على مضمونه كما هو الحال لنظام الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج، الذي تختلف وجهات النظر العربية والإيرانية حوله(18).

في هذا السياق يقدم "بوزان" العديد من المفاهيم الهامة والمثيرة للاهتمام لتحليل مفهوم نظام الأمن الإقليمي، وكيفية تأثيره على مفهوم الأمن بشكل عام، حيث يشير إلى أن مفهومي "الصداقة والعداوة" بين الدول يمكن أن تشكل طائفة من الصداقات أو التحالفات بين تلك الدول التي تشترك في الخوف من خطر معين، ووفقا لبوزان لا يمكن لمفاهيم الصداقة والعداوة أن يعزي فقط لتوازن القوى فالقضايا التي يمكن أن تؤثر على مثل هذه المشاعر هي الفكر أو العرق أو السوابق التاريخية أو الإقليم المهم، ومن هنا يمكن أن نفهم كيف يؤدي مفهوم الصداقة أو العداوة إلي فكرة ما أطلق عليه بوزان" اسم "المجمع الأمني" الذي هو مجموعة من الدول التي تتماثل لديها المخاوف الأمنية، مما يجعلها في حالت ترابط وثيق فيما بينها تحت رابطة المصالح المشتركة، وهذا التفسير يأخذ بعين الاعتبار تعقد تحقيق الأمن، فالمجمعات الأمنية يمكن أن تكون مقيدة في سياساتها وتوفيرها لإطار جديد لمناقشة القضايا التي تسود المنطقة، ويمكن العثور على حل من خلال سياق معقد وينبغي بعد ذلك تنفيذه في هذا السياق أيضا.

أفكار الأمن الإقليمي والمجمعات الأمنية تشكل أهمية بالغة لكل دولة، فكل دولة تضع أمنها في مجمع أمني واحد على الأقل، ويمكن بكل سهولة سرد العديد من الأمثلة فإذا اعتبرنا مثلا إسرائيل وأمن الشرق الأوسط قضايا مشتركة، يمكننا أن نرى بوضوح كيف يرتبط أمن إسرائيل مع مجمعها الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، والعكس صحيح، ومما لا شك فيه أن إسرائيل تأخذ ذلك بعين الاعتبار عند النظر في أمنها القومي، والأمر نفسه بالنسبة للفلسطينيين الذين يعتمدون بشكل كبير على السياسة الأمنية لإسرائيل[19].

استخرج "بوزان" من هذا التحليل نظريته للأمن الإقليمي، والتي أطلق عليها "نظرية معضلات الأمن الإقليمي"، وهو يرى أنها تجمع بين التوجهين الأوروبي والأمريكي بشأن دراسة العلاقات الدولية عموما، ومنها دراسة الأقاليم؛ ففي الوقت الذي يرى الأوروبيون أن النظرية تطلق على مجموعة من الهياكل والأسئلة التي تؤسس لمفاهيم مترابطة، يرى نظراؤهم الأمريكيون أنه لابد أن يكون للنظرية قدرة تفسيرية. ومضمون نظرية "بوزان " هو أن هناك أربع حالات يمكن من خلالها دراسة الأمن الإقليمي: **الأولى** هي الحالة المثالية-Standard Case، وهي أشبه بالشكل الوستيفالي للدول؛ حيث يتميز الهيكل الأمني الإقليمي باستقلال الوحدات بشكل شبه كامل، ويتم توزيع القوى بين قوى إقليمية بالأساس، وأجندة القضايا الأمنية عسكرية سياسية، وتكون طبيعة العلاقات تعاونية أو صراعية. وتعد العلاقات بين هذه الوحدات المحدد لمدى اختراق القوى العالمية لهذا النظام من عدمه. و**الثانية** هي الحالة المتمركزة-Centerd Case ويقصد بها أنه يكون في النظم الإقليمية أكثر من قطب إقليمي فاعل، ولذلك تظل القوى العظمى خارج النظام الإقليمي، وتبقى الحدود بين الإقليمي والعالمي، مع بقاء تأثير القوى العالمية في القوى الإقليمية واضحا، أما **الثالثة**، فهي التعقيد المركب أو الفائق Super Complexes، بحيث يمكن وصفه بأنه فوق الإقليمي، وبحيث يصبح التداخل شديدا بين النظم الإقليمية الفرعية والقوى الكبرى على المستوى العالمي، وتتمثل الحالة **الرابعة** في نظام الأمن الإقليمي، الذي تعد القوى الكبرى-Great Powers محورا له، حيث لا يشترط أن تكون الحالة هي التنافس بينها، وإنما تكامل المصالح[20].

وجهت "لبوزان" عدة انتقادات فيما يخص دور النظام الأمن الإقليمي أو ما أطلق عليه "بوزان" :"مفهوم التجمعات الإقليمية" بسبب محدودية قدرتها على إحلال السلام والأمن الدوليين نظرا لافتقارها للهياكل المؤسسية اللازمة لإدارة الصراع، أو القدرة العسكرية التي تمكن من جمع أطراف إقليمية، علاوة على تفاوت قوة تأثير الوحدات المكونة للتجمع الإقليمي مما يخلق مخاطر تجعل من العمل الإقليمي الجماعي رهينة المصالح الضيقة لإحدى الدول الأعضاء المهيمنين، بالإضافة إلى استمرار دول العالم الثالث التقيد بمبدأ عدم التدخل الذي يقوض قدرة النظام الإقليمي على اتخاذ إجراءات فعالة فيما يتعلق بالصراعات الداخلية، ناهيك عن الترتيبات الإقليمية والتي تعتبر الدول الكبرى جزءا منها نظرا لحاجتها لتأمين مصالحها في الإقليم، مقابل أدوار محدودة للقوى الإقليمية المحلية في حل النزاعات المحلية، واعتمادها على القوى العالمية الكبرى في وضع الأمن الخارجي.

وهذا ما يبرز مثلا في إحباط احتمالات إيجاد حلول إقليمية في الخليج، فالاتفاقيات الأمنية التي تربط الكويت مع الولايات المتحدة الأمريكية جعلتها تدخل في صراع مع الترتيبات الأمنية الإقليمية التي تشترك فيها دول مجلس التعاون الخليجي بعد حرب الخليج الثانية 1990، وبالمثل فان معظم الدول النامية في شرق آسيا تفضل ترتيبات ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها تمثل لها الخيار الأكثر واقعية من الإطار الأمني المتعدد الأطراف مع القوى المحلية[21].

- رابعا: تطور الأنماط التفاعلية بين القوى الإقليمية الكبرى في النظام الأمن الإقليمي الخليجي

سيطر خلال الأربع عقود الماضية على نظام الأمن الإقليمي الخليجي ثلاث قوى رئيسة وهي "إيران" "والعراق" و"السعودية"، والتي عجزت في نفس الوقت عن خلق بيئة تصوغ من خلالها إستراتجية أمنية لمنطقة الخليج تتيح لها التواصل فيما بينها، وتمكنها من الارتقاء بالإقليم من حالة التوتر إلى حالة من السلم البناء القابل للاستمرار، وقد بلغت حالة التوتر في الوقت الراهن درجة عالية من التهديد الحقيقي للسلم والأمن الإقليمي، بل تجاوز حدود الإقليم ليبلغ امتدادات دولية [22]، بفعل عامل الطاقة النفطية، والممرات البحرية التي تتحكم بعقد التجارة العالمية[23] بالإضافة لتصاعد الصراع المحموم بين إيران و بعض القوى الدولية فيما يتعلق بطموحاتها للحصول على تكنولوجيا نووية تمكنها من إنتاج سلاح نووي[24].

لعبت إيران في عهد حكم الشاه (1953-1979) دور القوة الإقليمية الساعية للهيمنة الإقليمية في حين حرص العراق على القيام بدور القوة المناوئة والمنافس الإقليمي القوي الرافض لمساعي الهيمنة الإيرانية، أما السعودية، فاكتفت بدور الموازن بين القوتين، لكنها كانت، في أغلب الأحيان، حليفا للقوة الإيرانية الصديقة ضمن الاستراتيجيات الأمريكية الخليجية في تلك الفترة القائمة على سياسة الركيزتين أو الدعامتين وفق مبدأ "نيكسون". وكانت تناور بين القوتين الإيرانية والعراقية لتعظيم حريتها في الحركة والفعل على مستوى الدول الخمس الصغيرة أعضاء النظام الإقليمي الخليجي(قطر، والبحرين، والكويت، والإمارات، عمان.) ، وتقليل الأخطار الناتجة من صراع القوتين الإيرانية والعراقية، والحد من تأثيراتها السلبية، قدر الإمكان على زعامتها على هذه الدول.

أغلب الصراعات التي حدثت ضمن هذا الإطار كانت صراعات حول "الزعامة" و "المكانة" الإقليمية. وعلى الرغم أن معظم دول أعضاء النظام شاركت فيها بشكل أو بآخر، فقد كان هناك دائما عنصران بارزان ومتواجهان في تفاعلات هذه الصراعات هما إيران والعراق ص[25].

جاءت حرب الخليج الثانية عام 1990 وما أفرزته من تداعيات لتحدث تغيرات جوهرية على هيكلية النظام الإقليمي الخليجي ونظام تفاعلاته، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة دورها القيادي في هذه الحرب قوة عالمية إقليمية في الخليج لتتحول هيكلية النظام الأمن الإقليمي من "مثلث الصراعات" إلى هيكلية جديدة عرفت باسم "مستطيل التوتر"، ولتصبح الولايات المتحدة قوة أساسية ومهيمنة داخل النظام الإقليمي الخليجي لتتجاوز بذلك الدور المتعارف عليه في الأدبيات الكلاسيكية للنظم الإقليمية التي تعلي من شأن عامل الجوار الجغرافي على حساب عامل التفاعلات.

وقد فرضت عوامل كثيرة هذا الدور الأمريكي الجديد منها ما يخص التحولات الجديدة في النظام العالمي وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى أحادية تسيطر على قيادة النظام، ومنها ما يخص الاتفاقيات الأمنية والعسكرية التي وقعتها الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل منفرد وكبديل للأمن الجماعي الخليجي ولصيغة "إعلان دمشق"، ومنها ما يخص النظرة الأمريكية لإقليم الخليج وحجم المصالح الأمريكية فيه.

تغيرت التفاعلات الإقليمية في المنطقة إثر احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في مارس من عام2003[26]، بما أدى لتغيير خارطة تفاعلات النظام الأمن الإقليمي بصفة شاملة، حيث غاب العراق عن المشهد كقوة موازنة لإيران، مما أتاح للأخيرة تنفيذ حلمها في الهيمنة على النظام الأمن الإقليمي الخليجي على حساب السعودية وحليفاتها دول الخليجية الصغيرة، كما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الانغماس المباشر في تفاعلات هذا النظام من أجل مواجهه التداعيات الإستراتجية الناجمة عن سلوكها في العراق.

- خامسا:تأثير احتلال العراق في عام 2003 على نظام الأمن الإقليمي الخليجي

أدى الاحتلال الأميركي عام 2003، إلى انهيار العراق وتحييده كقوة إقليمية مركزية، ساعدت غالبًا في تحقيق الاستقرار عبر التوازن، وكان تأثير ذلك على عموم المنطقة كبيرا، حيث تسنى لإيران، لأول مرة منذ قرون، أن تسعى جديا إلى فرض هيمنة إقليمية على شكل قوس نفوذ متصل يمتد من غرب أفغانستان حتى ساحل المتوسط عبر العراق، الأمر الذي خلق حالة من عدم الاستقرار تهدد مستقبل المنطقة ووجودها بالشكل والصورة اللذين سادا منذ الحرب العالمية الأولى[27]، فقد شهد العراق عددا من التغيرات الدرامية، ومنها تكوين نظام طائفي حتى وإن كان يستعمل آليات ديمقراطية مكن للأحزاب الشيعية والكردية، مما قوى شوكة بعض الأحزاب الأخرى، وانفجار العنف السياسي الذي جذب مقاتلين أكثر مما صدرهم، الأمر الذي أثار المخاوف وزاد من حدة التوتر المجتمعي في دول أخرى في المنطقة[28]، خاصة في ظل الجدل بشأن إمكانية نشوء هلال شيعي في المنطقة نظرا إلى ارتباط الشيعة في بلدان الخليج بنظرائهم في كل من العراق و إيران، وما لذلك من تأثير، وبخاصة في البلدان الخليجية التي تحتوي على مكون شيعي مهم، وعلى الرغم من عدم وجود بيانات رسمية بشأن أعداد الشيعة في بلدان الخليج العربية، فإن هناك إحصاءات تشير إلى أنهم يشكلون حوالي12 بالمائة من إجمالي عدد السكان

الأصلين في بلدان مجلس التعاون الخليجي، أو ما يقدر بـ 32 مليون نسمة. وتكمن الخطورة في أن ما يزال للقبيلة والطائفة والجماعة الإثنية في المجتمعات الخليجية وظائف سياسية واقتصادية، من حيث علاقاتها بالدولة أو علاقاتها بالفرد وهي بتالي قد تستجيب للتأثيرات الخارجية فتنشأ حالة من التعصب تهدد استقرار هذه المجتمعات.

وبالنظر إلى تدهور الأوضاع الأمنية في العراق إلى الحد الذي يسمح بالقول إنها بلغت مستوى الحرب الأهلية، فإن ذلك يؤدي إلى إمكانية تكرار تلك الحالة في بلدان الخليج العربية. أما الأثر الثاني لهذا الصعود الشيعي في العراق ومن ثمة حالة التناحر الطائفي، فيتمثل في احتمال وقوع مواجهة أمريكية – إيرانية حيث بإمكان إيران دعم وكلائها من شيعة العراق مع ما يمثله ذلك من تهديد لأمن بلدان الخليج [(29)]، أما الأثر الثالث فيكمن في توفير العراق لإيران عمقا استراتجيا للنفوذ، فقد أصبح العراق حديقة خلفية لإيران؛ وزاد من جوانب ومعدلات تهديدها لأمن بلدان الخليج. وما يفاقم هذا التهديد وجود شكل من أشكال المحاور بقيادة إيران يضم العراق وسورية وحزب الله اللبناني والحوثيين في اليمن، واندلاع جولة جديدة من الاقتتال الطائفي في سورية، بل وتفشي "الطائفية السياسية" في إقليم الشرق الأوسط كله[(30)].

للعراق علاقات مرتبكة ومعقدة مع جيرانه سواء من حيث علاقتها مع إيران أو علاقاتها مع جيرانها الخليجيين، فالأخيرين غير راضين عن حقيقة العراق الذي لم يعد قادرا على توفير ميزان الهيمنة في مواجهة إيران، ولكنهم في الوقت نفسه لا يريدونه أن يصبح قوة مهيمنة بسبب عدم ثقتهم في الحكومة الشيعية التي تحكمه وموقفها الغامض من إيران، وهو ما وضع العراق موضع اشتباه، جعلهم يطرحون عدة أسئلة من قبيل هل الحكومة الشيعية في العراق متعاطفة جدا مع إيران، والسؤال الأسوأ من ذلك هل إيران تهيمن عن النظام العراقي، هل الدعم الإيراني يعمل على تهميش السنة.

حتى ولو كان العراق منشغلا في الأغلب بالتفاعلات الداخلية، فإن مركزيته في المنطقة تعني أن تطوراته الداخلية لها أصداؤها في ما وراء حدوده، فبعد غزو العراق للكويت عام 1990 أصبحت دول المنطقة تخشى العراق باعتباره دولة توسعية تعمل على الهيمنة الإقليمية، ولديها الاستعداد للجوء إلى الوسائل العسكرية لتحقيقها. وفي ظل سعى العراق إلى بناء نفسه بعد مرور سنوات من احتلاله، يتحدث مجموعة كبيرة من المسؤولين العراقيين والفصائل العراقية عن الرغبة في استعادة المكانة المؤثرة في المنطقة، وهو ما يمكن أن نراه على سبيل المثال في الدعم الذي أبدته الأحزاب كافة لاستضافة قمة الجامعة العربية في عام 2012. كما أن ثروة العراق المتنامية يمكن أن تغذي هذه المشاعر، وترفع من احتمالات الشراكة مع جيران العراق، وخيرات استعمال القوة الناعمة من خلال المعونات الأجنبية مثلا، أو من خلال إنشاء صندوق الثروة السيادية، مع التأثير تدريجيا في ميزان القوة مع إيران[(31)].

- سادسا: الدور الأمريكي في نظام الأمن الخليجي بعد غزو العراق في عام 2003

لم تستهدف السياسة الأمريكية بناء أمن إقليمي حقيقي في هذه المنطقة بما يتوازى مع مصالحها، إذ ظل جوهرها حماية إسرائيل وأمن الطاقة، باعتبارهما بندين ثابتين على أجندة رؤساء الولايات المتحدة كافة، بغض النظر عن كونهم جمهوريين أو ديمقراطيين، ويمكن تفسر الغزو الأمريكي للعراق عام2003 ضمن ذلك السياق، فقد استهدفت الولايات المتحدة من ذلك الغزو الحيلولة دون وجود قوة إقليمية تهدد مصالحها ومصالح

حلفائها في المنطقة، بعد أن أخفقت "سياسة الاحتواء المزدوج،" إلا أنها لم يكن لديها تصور عن نتائج ذلك الغزو ليس فقط بالنسبة للعراق، ولكن بالنسبة لهيكل الأمن الإقليمي الخليجي أيضا. ومن ثم كانت النتيجة الطبيعية هي خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي، ما أدى إلى تنامي النفوذ الإيراني الإقليمي بشكل ملحوظ من خلال تحالفات إيران الإقليمية، سواء مع الدول، أو الجماعات دون الدول، يعززها في ذلك قدرات عسكرية تقليدية وغير تقليدية(32)؛ و من خلال هذه المعطيات نصل إلى نتيجة مفادها أن الولايات المتحدة حتى وإن فشلت في تحقيق كل أهدافها من خلال احتلالها للعراق كما رسمتها، فإنها استطاعت تغيير خريطة التوازن الأمني في منطقة الخليج وإن كان لغير صالحها.

أدى فشل الولايات المتحدة في تحقيق هدفها الاستراتيجي الخاص بإعادة ترسيم الخرائط السياسية انطلاقا من القناعة بسوء الخرائط القديمة، والعمل على أخذ الانقسامات العرقية والدينية والمذهبية كأساس لرسم الخرائط الجديدة وإقامة نظام جديد يقوم على دويلات طائفية وعرقية وإثنية بديلة عن الدول القائمة في المنطقة، إلى فشل مضاعف مع ظهور نتائج أخرى للغزو الأمريكي للعراق واحتلاله، ثم الانسحاب منه، وهو أن إيران كانت المستفيد الأبرز من هذا الوضع كله(33)، من خلال ما تركه من فراغ إقليمي انعكس خللاً في التوازن الذي كان سائداً –رغم هشاشته– بين العراق وإيران، ولم تعد الولايات المتّحدة الأمريكية قادرة على ضبطه، ففي فترة ولاية جورج بوش الإبن الثانية وقعت الولايات المتّحدة في مأزق كبير في العراق نتيجة لازدياد الخسائر المادية والبشرية التي تعرّضت لها إثر ارتفاع منسوب عمليات المقاومة العراقية المدعومة جزئيا من طرف إيران، فضاقت خياراتها وأصبحت أمام واقع يقتضي منها:

– إمّا الخروج من العراق فورا وهو ما يعني اعترافا صريحا بالهزيمة مع ما يتركه هذا من تداعيات مدمرة ونتائج عكسية خطيرة قد تؤدي إلى سيطرة إيران المباشرة على العراق وتدحرج الفوضى وانهيار أنظمة مجاورة وتضرر المصالح الأمريكية بشكل أكبر في المنطقة والموقع الأمريكي في العالم.

– أو تحمّل هذه الخسائر وكل ما ينجم عنها من تداعيات على قدرة الولايات المتحدة المالية والعسكرية وعلى وضعها إقليميا ودوليا ومحاولة إعادة ضبط الوضع في العراق قدر الإمكان قبل الخروج، وذلك لتحاشي الجزء الأكبر من النتائج الكارثية التي من الممكن أن تحدث فيما لو تم اعتماد الخيار الأول.

وبالفعل مضت الولايات المتحدة في الخيار الثاني، فقامت بزيادة قوّاتها هناك في عام 2007 على أمل أن تحقق حدا أدنى من الاستقرار يخولها نقل السلطات بشكل تدريجي إلى القوات العراقية لإمساك زمام الأمور، ويتيح الوقت المناسب لها لترتيب أوراقها للانسحاب بشكل مقبول ولائق(34).

في سبيل تحقيق إعادة توازن القوى للمنطقة سعت الولايات المتحدة إلى تسليح العراق مجددا، وهذا الأمر وإن كان يعيد التوازن الأمني للمنطقة إلا أنه يمكن أن يقوض أسس الأمن الإقليمي الخليجي من حيث تهديد أمن حلفائها. وهو ما أوقعها في معضلة أمنية معقدة فتسليح العراق يشكل معادلة مؤداها أن الأسلحة الخفيفة لن يكون بمقدورها أن تمثل قوة للعراق كافية للحفاظ على تماسكه الداخلي، لاسيما أن في العراق مليشيات مسلحة تمتلك قدرات عسكرية تفوق قدرات الجيش العراقي ذاته. وفي الوقت نفسه، ينطوي منح العراق قدرات عسكرية هجومية

على ما يمثل تهديدا مستقبليا لجيرانه، وفي مقدمتهم الكويت؛ فكلما زاد العراق قدراته العسكرية واتجه نحو الحصول على أسلحة هجومية ثقيلة، ازدادت مخاوف جيرانه في ظل غموض مستقبله. ويعكس تصريح نائب رئيس مجلس الوزراء بالإنابة وزير الدفاع الكويتي الشيخ جابر المبارك الصباح – من أن " الكويت قد أبلغت الولايات المتحدة الأمريكية بمخاوفها إزاء احتلال توازن القوى في المنطقة بعد إبرام الأخيرة صفقات أسلحة مع العراق، وضرورة استخدام تلك الأسلحة في الدفاع فقط" – . مخاوف الكويت من القدرات العسكرية العراقية بالنظر إلى المشاكل التي لا تزال عالقة بين الجانبين ومنها قضية الحدود وملفات التعويضات والديون المستحقة على العراق بسبب غزو الكويت عام 1990.

من ناحية أخرى، إذا كانت الولايات المتحدة ترغب في الاعتماد على العراق كمرتكز رئيسي لاستراتيجيات مستقبلية لأمن المنطقة عموما، فإن ذلك معناه الحد من التفاعل بين القوى الإقليمية الكبرى من ناحية ، ودفع دول منطقة الخليج الصغرى، من ناحية ثانية، إلى الاستمرار في الاعتماد بشكل رئيسي على الولايات المتحدة في حل معضلتها الأمنية، وإثارة توترات مع أطراف إقليمية خليجية كالعربية السعودية، وبخاصة في ما يخص قضية النفط، من ناحية ثالثة، حيث إن العراق يحتوي على ثاني أكبر احتياطي النفط في العالم بعد العربية السعودية. وفي ظل حرمان العراق من الاستثمارات في القطاع النفطي لفترة زادت على عقد من الزمن، فإن من شأن دعم الولايات المتحدة للعراق أن يؤثر في محورية دور السعودية في سوق النفط العالمية؛ حيث يحتمل أن يتحول العراق إلى منتج نفطي خارج منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) أو غير متقيد بسياساتها، وسيؤدي ذلك–حال حدوثه– إلى تداعيات على موقف أوبك التفاوضي من ناحية، والسياسات النفطية لدول المنطقة من ناحية ثانية، بما لذلك من مضامين سياسية واقتصادية سوف تؤثر في واقع الأمن في منطقة الخليج(35).

- سابعا: انعكاسات احتلال العراق على الترتيبات الأمنية الإيرانية في منطقة الخليج

شكلت سنة 2003 منعطفا هاما في مسيرة علاقة إيران مع العراق مُنهية آثار الحرب المدمرة معها و التي تبعت الثورة الإيرانية عام1979. فالحرب بين العراق وإيران (1980-1988) التي وصفها مسئولون إيرانيّون "بالدفاع المقدس" كانت حدثاً محوريا بالنسبة إلى إيران حيث تكبدت خسائر ماديةً فادحة وخسائر في الأرواح لا تعد ولا تحصى. وقد اختار قائد الثورة الإيراني، "الإمام الخميني" كما وُصِفَ، أن يتجرع "كأس السم" ويقبل بوقف إطلاق النار الذي رعته الأمم المتحدة بين البلدين، لهذا اعتبر عدد كبير من النخبة الإيرانية أن إطاحة الولايات المتحدة بصدام حسين عام 2003 وصعود الأحزاب والمليشيات الشيعية في العراق انتقاما للتضحيات التي قدموها من أجل الثورة. (36)، وفرصة إستراتيجية كبرى لإيران لإعادة لتوسيع مجالها الأمني .

كانت عملية اختراق المشهد السياسي في العراق ومن ثمة إعادة ترتيب تفاعلات نظام الأمن في الخليج، ترجمة حقيقية لاستغلال هذه الفرصة التاريخية لصالحها، وقد رأت إيران أن هذا يمر عبر تحقيق هدفين رئيسين؛ منع العراق من البروز مرة أخرى كخطر عسكري وإيديولوجي لإيران، و تأجيج الصراع في العراق كوسيلة لردع الولايات المتحدة الأمريكية.

وتتلخص وجهة النظر الإيرانية بنسبة للعنصر الأول والمتمثل إخراج العراق من الناحية الإستراتيجية والتعريف التقليدي من كونه قوة لتحقيق التعادل مع القوى الإقليمية إلى قوة مساندة لإيران، وهذا يعني منح إيران الفرصة لتعيد تعريف الدور الإقليمي لنفسها وللقوى الأخرى بصورة تضمن لإيران وجودها كلاعب وقوة إقليمية مؤثرة. وهذا يعني أيضًا تقوية الشخصيات واللاعبين السياسيين على الساحة العراقية الداعمين لتشكيل مثل هذه الفرصة عبر إستراتجية التغلغل لإنتاج حكم شيعي، وتكوين شبكة واسعة من الفاعلين العراقيين الأمنيين والسياسيين والاقتصاديين، وخلق فوضى للحفاظ على الأوضاع في العراق بطريقتها الخاصة وذلك بإشاعة الفوضى القابلة للسيطرة عليها تعد الوسيلة الأمثل لتحقيق المصالح الإيرانية في العراق وقد تنوعت أساليب التحرك الإيراني داخل العراق بين النشاط الاستخباراتي والعمل العسكري والتأييد السياسي للحركات الشيعية ودعم تنظيمات ومليشيات وأجهزة مسلحة لقيادة فوضى طائفية(37) مثل قوات الحشد الشعبي والميليشيات الشيعية أخرى والتي يقوم الحرس الثوري الإيراني بتدريبها مثل: فيلق بدر، وعصائب أهل الحق، وجيش المهدي(38) الأمر الذي أدى لتوسيع النفوذ الإيراني في الشأن الداخلي العراقي ليصل لدرجة كبيرة في التحكم في الملف الأمني(39)، أما بالنسبة للعنصر الثاني والمتمثل في تأجيج الصراع في العراق كوسيلة لردع الولايات المتحدة الأمريكية، فيعني محاولة إفشال الاحتلال الأمريكي للعراق، وذلك عن طريق القوى السياسية العراقية الرافضة للاحتلال، والتنسيق مع سوريا في مجال مقاومة الوجود الأمريكي وفتح الحدود أمام المتعاونين معهم في هذا المجال وتسهيل مهمة تدريبهم وعبورهم عن طريق أراضيها إلى داخل العراق، في محاولة لدرء مخاطر نجاح الاحتلال في العراق وتداعياته على مستقبل النظم التي تعد مارقة من وجهة النظر الأمريكية، وينبغي الاعتراف هنا بأن إيران قد نجحت إلى حد كبير في تعطيل المشروع الأمريكي وإرباك الوضع الأمني والسياسي في العراق، بما يفضي لتأثير على الأمن الإقليمي الخليجي.

تسبب السلوك الإيراني في العراق، بنشر أجواء الاضطراب وانعدام الاستقرار في منطقة الخليج، وتحول العراق بسبب إضعاف الحكومة المركزية إلى مؤوى " لجماعات إرهابية" والتي اتخذت من العراق ملاذ ا آمنا لمهاجمة جيرانه، بداية في كل من البحرين واليمن، إلى غاية السعودية والكويت. غياب العراق سمح ببروز إيران كدولة كبيرة؛ إذ يميل ميزان القوى إلى مصلحة إيران على حساب دول مجلس التعاون (منفردةً ومجتمعة،) وربما حتى على المستوى الإقليمي من جهة القوة العسكرية والتسليح، واستغلت إيران هذا التفاوت في توازنات القوى في محاصرة دول الخليج من خلال وكلائها الإقليميين في عدة بلدان، الذين تحرروا إثر غزو العراق والمتواجدين بالإضافة إلى العراق في البحرين واليمن وسورية ولبنان؛ وذلك بمساندة هؤلاء الوكلاء بالسلاح والعتاد، وتوظيفهم للتدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج، ونشر أجواء انعدام الاستقرار والاضطراب بداخلها، كوسيلة لإدارة صراعها ضد الولايات المتحدة والغرب، ودول مجلس التعاون وفي صدارتها المملكة العربية السعودية(40) تمهيدا لفرض نمط النظام الأمني الإقليمي المحاكي لتصوراتها والخادم لمصالحها، في هذا الإطار عرضت إيران عدة مقترحات لصياغة ترتيبات جديدة لأمن الخليج، نذكر منها المقترحات التي أعلن عنها " حسن روحاني" في اجتماع منتدى الاقتصاد العالمي في الدوحة عام 2006، والتي ترتكز على عشر نقاط وهي- تشكيل منظمة للأمن والتعاون في الخليج تضم الدول الست في المجلس التعاون الخليجي إضافة إلى إيران والعراق استنادا إلى المادة

8 من قرار مجلس الأمن رقم589- وضع ترتيبات أمنية مشتركة في إطار نظام للأمن الجماعي في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف والطائفية والجرائم المنظمة وتهريب المخدرات وباقي الهواجس الأمنية- الإلغاء التدريجي للقيود المتعلقة بالتعاون في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية باعتبارها هدفا نهائيا.- تطوير التعاون التجارة وتوسيعه في ضوء الإمكانيات المتاحة والقيام باستثمارات مشتركة في المشاريع لاقتصادية لتحقيق التجارة الحرة بين دول المنطقة.- إعداد خطة لضمان أمن إنتاج طاقة المنطقة وتصديرها من أجل ضمان مصالح دول المنطقة واستقرار أسواق الطاقة العالمية. - بناء الثقة بين دول المنطقة في مجال القضايا النووية مثل الإشراف، والتحقق من البرامج النووية الأخرى في إطار الإجراءات الطوعية وغير المنطوية على تدخل.- تأسيس" كونسورسيوم" مشترك للتخصيب بين دول المنطقة لتوفير الوقود وباقي المسائل النووية السلمية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.- التعاون الجاد بين دول المنطقة لجعل "الشرق الأوسط" منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.- إنهاء سباق التسلح في المنطقة لتوفير المصادر اللازمة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر.- انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة وضمان الأمن الكامل من قبل دول المنطقة(41).

- ثامنا: انعكاسات احتلال العراق على الترتيبات الأمنية لبلدان مجلس التعاون في منطقة الخليج

أدى غزو الولايات المتحدة للعراق في 2003 لخلل بنيوي في ميزان القوى لصالح إيران كما وسبق ووضحنا ذلك، والذي لم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية نفسها التحكم فيه بل بدء يميل لصالح لإيران بشكل دراماتيكي متسارع، الأمر الذي استدعى من دول الخليج العربية طرح سؤال عن كيفية مواجهة هذه الأوضاع ؟. ثمة استراتيجيات عدة تبنتها دول مجلس التعاون الخليجي استعدادا لهذه المواجهة وهي.

-**الإستراتيجية الأولى**: محاولة تطوير منظومة دفاعاتها وإنشاء آلية تعاون عسكري فيما بينها ولاسيما مع توافر القدرات المادية اللازمة للتسلح وتطوير المنظومة الدفاعية ووجود دولة محورية مثل المملكة العربية السعودية تستطيع قيادة النظام الخليجي بعمقها الاستراتيجي وقدراتها البشرية والمادية والجغرافية(42)، ففي مواجهة ميزان القوى الاستراتجي الشامل المختل لصالح إيران، تتمتع بلدان المجلس بتفوق حاسم يتزايد مع الوقت، في المصادر العسكرية(الإنفاق العسكري وصفقات الأسلحة)، وتمتلك مزايا هائلة في ما يتعلق بالمعدات العسكرية المتقدمة . فقد أنفقت بلدان مجلس التعاون مجتمعة على القوات العسكرية أكثر مما أنفقته إيران بنحو خمس مرات. وأنفقت السعودية وحدها ما يزيد على ما أنفقته إيران بأكثر من أربع مرات، وقد وصل الإنفاق العسكري لبلدان المجلس مستوى غير مسبوق في العام2013 نحو84,5 مليار دولار، ما يعادل 49 بالمائة من الميزانيات العسكرية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومنذ العام2004، تتفوق بلدان المجلس تفوقا كبيرا على إيران في عدد الصفقات الدولية لشراء السلاح واستيراد المعدات العسكرية، وفي إطار جهودها لمواجهة التهديد الصاروخي الإيراني، استطاعت بلدان مجلس التعاون الحصول على أحدث منظومات الدفاع الصاروخي "باتريوت PAC-3"، بل أن الإمارات وقطر اشتري نظام الدفاع الصاروخي للارتفاعات الشاهقة "ثاد THAAD"من الولايات المتحدة.

وتمتلك بلدان المجلس عداد كبير من دبابات القتال الرئيسة ، يعادل ما تملكه إيران تقريبا غير أنها أكثر تطورا من نظيراتها الإيرانية ذات الحالة المتدهورة.

وفي مجال الأمن الداخلي، نجد أن التنسيق والتعاون بين بلدان المجلس أكثر تقدما مقارنة بمجال الدفاع المشترك. كما أن القبضة الأمنية الشديدة، وتمرير قوانين جديدة لمكافحة الاضطرابات الداخلية تحت مسميات مختلفة يجعل اقتراب الناس حذرا اتجاه التعبئة أو الاحتجاجات الشعبية.

– **الإستراتيجية الثانية**: محاولة تعزيز ربط الأمن الإقليمي بمصالح القوى العالمية، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية المحور الرئيسي الذي تدور حوله عملية تنظيم البيئية الأمنية في منطقة الخليج. فالوجود القار للقوات الأمريكية يضل رادعا قويا للسياسات الإيرانية في المنطقة، ومع ذلك يبدو أن هذا الوجود نفسه في المنطقة عطل مجلس التعاون الخليجي من أداء أي دور في مسألة أمن المنطقة؛ فقد انخرط كل أعضائه في اتفاقيات أمنية ثنائية مع الولايات المتحدة ، وغيرها من القوى الغربية، هذا الوضع خلق مستوى من الاعتماد قد يخفق في التعامل مع الخطر حين تكون الولايات المتحدة غير متوفرة[43]، كما أن الموافقة تحت ضغط الحاجة للحماية الأمريكية على الطريقة التي تريد بها الولايات المتحدة معالجة قضية الملف الإيراني استتبع توتر العلاقات الإيرانية –الخليجية؛ وربما هذا ما يجعل دول الخليج الصغيرة المواجهة لإيران المسرح القادم لمواجهة مختلفة عن سابقاتها في الخليج بين إيران و الولايات المتحدة، وسوف تجد تلك الدول نفسها مجبرة على تقديم كل المساعدات اللازمة لحرب قد تشترك فيها "إسرائيل "ضد إيران والتي ظل يربطها بدول الخليج – ضغط الهواجس المتبادلة – نوع خاص من العلاقات الاقتصادية والثقافية والدينية.

رغم الجهود التي تقوم بها دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز حضورها في ترتيبات الأمن الإقليمي إلا أن هناك عوائق موضعية تجعل من الصعب جعل الإستراتيجية الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي تحقق أهدافها كاملة نظراً للبطء في التعاون الأمني بين هذه الدول، كما أن بعض القوى خصوصاً الولايات المتحدة لن تسمح للدول المجلس بأداء دور متنامٍ في مجال الدفاع بعيدا عن الولايات المتحدة باعتبارها قوة عالمية الذي بيدها كل مقومات القوة التي تحمي مصالحها وتوهم الآخرين بأنها الوحيد القادر على حمايتهم[44].

أن أي من أطراف النظام الأمن الإقليمي الخليجي لن تستطيع فرض نموذجها الأمني على المنطقة إذا لم يحظى بموافقة أطرافه في حدودها الدنيا خاصة في ظل غياب هياكل ومؤسسات للأمن الإقليمي الخليجي، تضم البلدان الثمانية مما يجعل من الحديث عن نظام أمني إقليمي متوازن غير ذي جدوى؛ حيث يمكن توصيف حال نظام الأمن الإقليمي الخليجي وفقا لثلاث توجهات: انكفاء عدة أطراف على ذاتها، وتكوين أمن دون إقليمي، وهي بلدان مجلس التعاون الخليجي، والثاني محاولة أطراف أخرى-إيران- توسيع مفهوم أمنها الإقليمي بما يتجاوز حدود الإقليم الجغرافي، إذ تحظى إيران بصفة مراقب في منظمة شنغهاي التي تم تأسيسها عام1998 وتظم كلا من روسيا والصين وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان، حيث تقدمت إيران رسميا بطلب الانضمام إلى هذه المنظمة بشكل دائم وفقا لتصريح وزير الخارجية الإيراني "منوشهر متقي"، والثالث عدم استجابة بلدان المجلس لرغبة العراق في الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، كما ألحت توجهات عراقية رسمية؛ كما تميزت جهود المجلس في قضايا الأمن الجماعي بالمحدودية بالمقارنة بجهود كل دولة على المستوى الفردي ففي الوقت الذي تم إقرار اتفاقية للدفاع المشترك، و إقامة مجلس أعلى للدفاع بين بلدان المجلس بعد عقدين من إنشائه،

يلاحظ أن الاتفاقية الأمنية والدفاعية الثنائية بين الدول أعضاء المجلس وبعض الدول الغربية يتم تجديدها بانتظام، ولها الأولوية على ما عداها من إستراتيجيات أمنية مشتركة بين دول المجلس، بالإضافة إلى أن إستراتيجيات التسلح والتدريب لدول المجلس تتم وفقا للتقديرات الخاصة لكل دولة على حدة، وبعيدا عن التنسيق مع بقية الأعضاء الآخرين[45].

***نتائج واستنتاجات الدراسة**

يمكن تلخيص نتائج الدراسة على النحو الآتي:

1 نظام الأمن الإقليمي هو نموذج تحليلي يحاول رصد وتفسير الأنماط التفاعلية بين أعضائه أكثر منه نموذج معد مسبقا يضع الإطار الأمثل للتعاون أو حتى تنظيم الصراع، إلا أنه يشكل إطارا لتطوير مشروع بناء هيكل أمني يضمن الحد الأدنى من مصالح جميع أطرافه.

3- التباين الكبير في بنية هيكل الأنظمة السياسية لأعضاء نظام الأمن الخليجي، ضخم من هواجس عدم الثقة المتبادلة بين أطرافه، الأمر الذي أنعكس على طبيعة التفاعلات الداخلية والتوجهات الخارجية.

2- نظام الأمن الخليجي ما هو إلا انعكاس لميزان القوى السائد والذي شهد عدة تحولات تميزت بالتفاعل الصامت بين أعضائه، أي محاولة كل طرف من أطرافه فرض تصوره لهذا النظام دون الرغبة في لإشراك الأطراف الأخرى.

4- أهمية المنطقة بالنسبة للأمن العالمي جعلها في حالة اختراق مزمن من القوى الدولية ذات المصالح الحيوية في المنطقة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل من عملية صياغة نظام أمني إقليمي يعبر عن مصالح أطرافه من الصعوبة بمكان.

5- لازال كل طراف من أطراف النظام الأمن الإقليمي الخليجي يأمل في فرض نموذجه الأمني الخاص في المنطقة، تحت وطأت سوء الإدراك الذي ينتابهم في أغلب فترات تطور هذا النظام، وهنا تبرز إيران كأحد أبرز هذه الأطراف والتي تستأنس في تصورها لمستقبل النظام الأمن الإقليمي الخليجي بالتحولات التي جرت في المنطقة و المرتبطة بالاحتلال الأمريكي للعراق في عام2003، ومن ثمة تحيده من معادلة التوازن الاستراتجي، بالإضافة للهشاشة الأمنية التي تعاني منها دول مجلس التعاون الخليجي، والتي لازالت تستعين بأطراف خارجية لضمان أمنها، وهو الرهان الذي قد لن يستجيب لحاجيتها الأمنية في كل الحالات.

6- أثبت التجربة العملية والتي امتدت لعقود عدة، أن عدم موافقة أي من أطراف النظام الأمن الإقليمي الخليجي الثمانية على النموذج الأمني القابل للتطبيق في المنطقة مآله الفشل، خاصة في ظل غياب أطر ومؤسسات تنظيمية تضمن تطوير هيكل أمني يكون مقبولا من جميع الأطراف.

المراجع باللغة العربية:

1) أحمد أبو زيد، الواقعية الجديدة ومستقبل دول مجلس التعاون الخليجي، بعد ثورات الربيع العربي، **مجلة سياسات عربية** العدد17(نوفمبر2015).

2) أيمن إبراهيم الدسوقي، معضلات الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد434(أفريل2015).

3) أشرف محمد كشك، السياسات الغربية اتجاه الخليج العربي، **دراسات: مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة**(نوفمبر2014).

4) أشرف محمد عبد الحميد كشك، **تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003، دراسة إستراتيجية حول التأثير الإقليمي** (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية ط2، 2011).

5) جين كينينمونت، جاريث ستانسفيلد، عمر سري، العراق على الساحة الدولية السياسة الخارجية والهوية الوطنية في المرحلة الانتقالية، دراسات عالمية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، العدد 162(2014).

6) جميل مطر، علي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي، دراسة في السياسة العربية**، (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط7، 2001).

7) مهند حميد الراوي، عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي (القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2015).

8) محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط2000،1

9) محمد السعيد إدريس، **العراق الجديد التحالف الأمريكي الإسرائيلي**، جريدة الجديد العربي، مقال متاح على الرابط: (20-02-2018)http://www.arabrenewal.info/ .

10) محمد عبد الغفار، **الإستراتيجية الإقليمية والدولية لأمن منطقة الخليج العربي: رؤية في محركات الصراع الإستراتيجي والتفاعلات الإقليمية معها**(البحرين: مركز البحرين للدراسات الإستراتجية والدولية والطاقة، ط2012،1).

11) محمد عز العرب، تحولات الصراعات الداخلية بعد الثورات في الشرق الأوسط، مسارات متشابكة: إدارة الصراعات المعقدة في الشرق الأوسط، **ورقة بحثية صادرة عن المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة – مجموعة أكسفورد للأبحاث** (ديسمبر2015)

12) مروان قبلان، موازين القوى بعد انهيار العراق: دراسة في إدارة توزيع القوى وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الأوسط، دراسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات(سبتمبر2015).

13) مريم مخلوف، **النظام الإقليمي في العلاقات الدولية**، الموسوعة السياسية، مقال متاح على الرابط: (05-02-2018)http://political-encyclopedia.org/2017/12/29.

14) سيد أحمد قوجيل،**تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**(أبوظبي:مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، ط1،2012).

15) سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته** (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية (2008)مرجع سابق،.

16) عبد الجليل زيد المرهون، اتجاهات الردع في الخليج، **مجلة سياسات عربية**، العدد22(سبتمبر2016).

17) عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوربا والحلف الأطلسي** (الجزائر، مكتبة العصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).

18) عبد الله مسعود،علي عباس مراد،**الأمن والأمن القومي**،(بنغازي: دار الكتب الوطنية،2006،ط1) .

19) عبد العزيز شحادة المنصور، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات، **مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد25، العدد الأول(2009).

20)عبد الرحمن بن عبد الكريم عبد الستار، العلاقات العراقية – الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق : 2003-2011، **رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط ،عَمّان،2011، ص101**.

21) علي حيسن باكير، انعكاسات الوضع العراقي على موازين القوى في المنطقة، **آراء حول الخليج**، العدد117(مارس2017)

22)علي ليلة، **الأمن القومي في عصر العولمة اختراق الثقافة وتبديد الهوية** (القاهرة:مكتبة لأنجلو المصرية).

23)علي عباس مراد، **مشكلات الأمن القومي نموذج تحليلي مقترح**(أبو ضبي:مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتجية، ط1،2005).

24)علي رضا نادر، الدور الذي تضطلع به إيران في العراق، هل من مجال للتعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران،

25) دراسة لمركز سياسات الدفاع والأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث RAND للدفاع الوطني(2015) ص2

عمر إبراهيم العفاس، **نظريات التكامل الدولي الإقليمي الخليجي** (بنغازي، دار الكتب الوطنية، ط1، 2008).

26) خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني، المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي** (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الاجتماعية 2000).

باللغة الإنجليزية

27) KEITH KRAUSE AND MICHAEL C.WILLIAMS, **Critical Security Studies Concepts and Cases** (UK : the Regents of the University of Minnesota,2007).

28) Marianne STONE, Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis،
SECURITY DISCUSSION, PAPERS SERIES 1 (GEEST2009).

29) Paul D. Williams, **SECURITY STUDIES: AN INTRODUCTION** (USA and Canada: published by Routledge, First published 2008).

الهوامش:

[1]) عبد الله مسعود،علي عباس مراد،**الأمن والأمن القومي**،(بنغازي: دار الكتب الوطنية،2006،ط1) ص 13.

[2]Paul D. Williams, SECURITY STUDIES: AN INTRODUCTION (USA and Canada: published by Routledge, First published 2008) P5

[3]) سيد أحمد قوجيل،**تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**(أبوظبي:مركزالإمارات للدراسات الإستراتيجية،ط2012،1) ص09.

[4])علي عباس مراد، **مشكلات الأمن القومي نموذج تحليلي مقترح**(أبو ضبي:مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتجية، ط2005،1) ص31

[5]) سيد أحمد قوجيل،مرجع سابق ص18.

[6]) Paul D. Williams, op cit, P 6.5,

[7]) علي ليلة، **الأمن القومي في عصر العولمة اختراق الثقافة وتبديد الهوية** (القاهرة:مكتبة لأنجلو المصرية) ص ص61،60.

[8]) عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوربا والحلف الأطلسي** (الجزائر، مكتبة العصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005) ص26.

[9]) خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني، المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي** (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الاجتماعية 2000) ص ص26،25.

[10]) علي عباس مراد ، مرجع سابق ص26.

[11]) مهند حميد الراوي، **عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2015) ص44.

[12]) مريم مخلوف، **النظام الإقليمي في العلاقات الدولية**، الموسوعة السياسية، مقال متاح على الرابط: http://political-encyclopedia.org/2017/12/29(05-02-2018)

[13]) أشرف محمد عبد الحميد كشك، **تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003، دراسة إستراتيجية حول التأثير الإقليمي** (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية ط2، 2011) ص73.

[14]) جميل مطر، علي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي، دراسة في السياسة العربية**، (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط7، 2001) ص 24.

[15]) أشرف محمد عبد الحميد كشك، مرجع سابق ص،72

[16]) عمر إبراهيم العفاس، **نظريات التكامل الدولي الإقليمي الخليجي** (بنغازي، دار الكتب الوطنية، ط1، 2008) ص ص 25-27.

[17]) سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته** (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية (2008)مرجع سابق، ص ص21،20.

[18]) عبد الله محمد سعود و علي عباس مراد، **مرجع سابق**، ص50.

[19]) Marianne STONE, Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis ، **SECURITY DISCUSSION**, **PAPERS SERIES 1** (GEEST2009) PP6,7.

[20]) أشرف محمد عبد الحميد كشك، مرجع سابق ص35.

[21]) KEITH KRAUSE AND MICHAEL C.WILLIAMS, **Critical Security Studies Concepts and Cases** (UK : the Regents of the University of Minnesota,2007) 14,15.

[22]) محمد عبد الغفار، **الإستراتيجية الإقليمية والدولية لأمن منطقة الخليج العربي: رؤية في محركات الصراع الإستراتيجي والتفاعلات الإقليمية معها**(البحرين: مركز البحرين للدراسات الإستراتجية والدولية والطاقة، ط2012،1) ص10

[23]) عبد الجليل زيد المرهون، اتجاهات الردع في الخليج، **مجلة سياسات عربية**، العدد22(سبتمبر2016) ص27.

[24]) محمد عبد الغفار، مرجع سابق ص10.

[25]) محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،2000) ص392،391.

[26]) عبد العزيز شحادة المنصور، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات، **مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد25، العدد الأول(2009) ص597،596.

[27]) مروان قبلان، موازين القوى بعد انهيار العراق: دراسة في إدارة توزيع القوى وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الأوسط، **دراسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**(سبتمبر2015) ص 01

[28]) جين كينينمونت، جاريث ستانسفيلد، عمر سري، العراق على الساحة الدولية السياسة الخارجية والهوية الوطنية في المرحلة الانتقالية، **دراسات عالمية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، العدد 162(2014) ص14.

[29]) أشرف محمد عبد الحميد كشك، مرجع سابق ص163،164.

[30]) أيمن إبراهيم الدسوقي، معضلات الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد434(أفريل2015)ص77.

[31]) جين كينينمونت، جاريث ستانسفيلد، عمر سري، مرجع سابق ص16.

[32]) أشرف محمد كشك، السياسات الغربية اتجاه الخليج العربي، **دراسات: مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة**(نوفمبر2014) ص36،37.

[33]) محمد السعيد إدريس، **العراق الجديد التحالف الأمريكي الإسرائيلي**، جريدة الجديد العربي، مقال متاح على الرابط: http://www.arabrenewal.info/(20-02-2018)

[34]) علي حسين باكير، انعكاسات الوضع العراقي على موازين القوى في المنطقة، آراء حول الخليج، العدد117(مارس2017).

[35]) أشرف محمد عبد الحميد كشك، **تطور الأمن الإقليمي منذ عام2003 دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو**، مرجع سابق، ص167،168.

[36]) علي رضا نادر، الدور الذي تضطلع به إيران في العراق، هل من مجال للتعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، **مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث RAND للدفاع الوطني**(2015) ص2

[37]) عبد الرحمن بن عبد الكريم عبد الستار، العلاقات العراقية – الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق : 2003-2011، **رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط ،عَمَان،2011، ص101**.

[38]) محمد عز العرب، تحولات الصراعات الداخلية بعد الثورات في الشرق الأوسط، مسارات متشابكة: إدارة الصراعات المعقدة في الشرق الأوسط، **المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة – مجموعة أكسفورد للأبحاث** (ديسمبر2015) ص10

[39]) عبد الرحمن بن عبد الكريم عبد الستار،مرجع سابق، ص101.

[40]) أحمد أبو زيد، الواقعية الجديدة ومستقبل دول مجلس التعاون الخليجي، بعد ثورات الربيع العربي، **مجلة سياسات عربية** العدد17(نوفمبر2015) ص24.

[41]) عبد العزيز شحادة المنصور، مرجع سابق، ص609،608.

[42]) عبد العزيز شحادة منصور، المرجع نفسه، ص613.

[43]) أيمن إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص81،83.

[44]) عبد العزيز شحادة منصور، مرجع سابق، ص613.

[45]) أشرف محمد عبد الحميد كشك، **تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003، دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو**، مرجع سابق ص ص107،108.